محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

صدر باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،
أمير دولة قطر

الرقم المرجعي: [2021] QIC (C) 3

لدى المحكمة المدنية والتجارية
لمركز قطر للمال

17 مايو 2021

الدعوى رقم: 8 لسنة 2020

جون آند ويدمان ذ.م.م

المدعية

ضد

إنتيجريتد إنتليجنس سيرفيسز آند تريدنج ذ.م.م

المدعى عليها

تقييم المصاريف

أمام:

السيد/ كريستوفر غراوت، رئيس قلم المحكمة

الحُكم

مقدمة

1. ينشأ تقييم التكاليف الماثل نتيجةً للحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية للمحكمة (القضاة روبرتسون وأريستيس والعنيزي)، بتاريخ 6 أبريل 2021 الورد تحت الرقم المرجعي QIC (F) 10 [2021]. وتتعلق القضية بعدم دفع المدعى عليها الرسوم القانونية للمدعية. وبعد الاطلاع على القضية من واقع الأوراق، أي بدون عقد جلسة استماع شفوية، أصدرت المحكمة حكمًا لصالح المدعية بالمبلغ المطالب به، البالغة قيمته 38,775.00 دولارًا أمريكيًا بالإضافة إلى الفائدة. وأنا أُدرك أنّ هذا المبلغ قد تم دفعه منذ ذلك الحين. وقد حكمت المحكمة على المدعية أيضًا بسداد تكاليفها المعقولة، على أن يقيّمها رئيس قلم المحكمة إذا لم يتم الاتفاق عليها. ولم يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق، ولذلك فقد أُحيل الأمر إليّ لتقييمه.

2. قدمت المدعية دفوعها في 21 و26 أبريل 2021 لدعم التقييم؛ وقدمت المدعى عليها دفوعًا موجزة ردًا على ذلك في 5 مايو 2021. ونظرًا لمنحي "سلطة تقديرية واسعة"[1] في ما يتعلق بالإجراء الذي يتعين اتّباعه عند إجراء التقييمات، على أساس التناسب والمصلحة، فقد نظرتُ في القضية على أساس الدفوع المكتوبة، أي بدون عقد جلسة استماع شفوية، ولم يقترح أيٌ من الطرفين ملاءمة عقدها.

المبادئ الواجب تطبيقها

1. في قضية *حمّاد الشوابكة ضد شركة ضمان هيلث إنشورنس قطر إل إل سي*، الرقم المرجعي **[**2017**]** QIC 1 (C)، وضعتُ المبادئ التي يجب تطبيقها عند تقييم "التكاليف المعقولة". ففي الفقرات 10-12 من تقييمي للتكاليف بتاريخ 5 مارس 2017، أوردتُ ما يلي:

> *كيف يمكن التعامل مع مسألة المعقولية؟ في رأيي، ولكي تكون التكاليف قابلة للاسترداد يجب أن تكون على حدّ سواء متكبَّدة بطريقة معقولة ومعقولة من حيث القيمة. وإلا فإنه من المستبعد أن تكون قابلة للاسترداد.*
>
> *لقد حددتُ القائمة التالية (غير الشاملة) من العوامل التي يجب بالعادة أخذها في عين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت التكاليف قد تكبّدها أحد الأطراف بشكل معقول أو لا، وإذا صحّ ذلك، ما إذا كانت معقولة أيضًا من حيث القيمة أو لا:*

[1] *في قضية حمّاد الشوابكة ضد شركة ضمان هيلث إنشورنس قطر إل إل سي*، الرقم المرجعي QIC (F) 1 [2017]، في الفقرة 21. لم تتدخل دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة في هذا المبدأ الذي اتبعته المحكمة في القضية نفسها في حكمها الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 2017، وقد ورد الحكم تحت الرقم المرجعي QIC (A) 2 [2017].

(أ) التناسب؛

(ب) سلوك الطرفين (على حد سواء قبل الدعوى وفي أثناء سيرها)؛

(ج) الجهود المبذولة للنظر في النزاع وتسويته من دون اللجوء إلى التقاضي (على سبيل المثال من خلال تسوية المنازعات بطرقٍ بديلة)؛

(د) ما إذا كان قد تم تقديم أي عروض تسوية معقولة أو رفضها؛ و

(هـ) مدى نجاح مساعي الطرف الذي يسعى لاسترداد التكاليف.

عند النظر في عامل التناسب، يرجح أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية (ونؤكد مرة أخرى على أنها قائمة غير شاملة):

(أ) المبلغ أو القيمة موضوع أي دعوى مالية أو عقارية؛

(ب) أهمية المسألة (المسائل) المطروحة بالنسبة إلى الطرفين؛

(ج) مدى تعقيد المسألة (المسائل)؛

(د) مدى صعوبة أي نقطة (نقاط) معينة يتم طرحها أو مدى حداثتها؛

(ه) الوقت المستغرق في القضية؛

(و) الآلية المعتمدة للنظر في القضية؛ و

(ز) الاستخدام المناسب للموارد من قبل الأطراف بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات المتاحة حسب الاقتضاء.

2. وافقت الدائرة الابتدائية للمحكمة على هذه المبادئ عند مراجعتها.[٢] وفي القضية الماثلة، لم يسعَ أي من الطرفين في الدفوع المكتوبة إلى بيان أن تلك المبادئ لا ينبغي تطبيقها على القضية الماثلة.

دفوع الطرفين

3. تطالب المدعية (شركة محاماة) بمبلغ 19,425.00 دولارًا أمريكيًا كرسوم تقاضٍ و52.04 دولارًا أمريكيًا كمصروفات. وتشمل رسوم التقاضي ما يزيد قليلاً عن 43 ساعة عمل تم قضاؤها في التحضير للقضية وصياغة المستندات بمعدل 450 دولارًا أمريكيًا للساعة. وثمة جدول زمني مصاحب يقدم بيانًا بالوقت المستغرق في أداء المهام المختلفة. وتشير المصروفات المطالَب بها ببساطة إلى "نسخ".

4. في ما يتعلق بالوقت المستغرق، تدفع المدعية بأنها قد احتاجت إلى إعداد ثلاث مجموعات من الدفوع (تشمل الرد على طعن في الاختصاص القضائي قدمته المدعى عليها) وجمع ما يقرب من 170 مستندًا. وكان من الضروري

[٢] *في قضية حمّاد الشوابكة ضد شركة ضمان هيلث إنشورنس قطر إل إل سي*، الرقم المرجعي 1 QIC (F) [2017]، في الفقرة 20. لم تتدخل دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة في قرار المحكمة لاعتماد تلك المبادئ في إطار القضية نفسها في حكمها الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 2017، وقد ورد تحت الرقم المرجعي 2 QIC (A) [2017].

القيام بذلك لأن المدعية كانت بحاجة إلى إثبات علاقتها مع المدعى عليها، وهي العلاقة التي نشأت بطريقة غير رسمية.

5. إنّ محامي المدعية، السيد دايليت، يعمل لديها. وهو يتمتع بخبرة تتجاوز 24 عامًا وكان الأجدر بتقديم هذه المطالبة نيابةً عن المدعية لأنه كان الشخص الذي يعلم تاريخ العلاقة بين الطرفين. وتقول المدعية إنّ أجر الساعة الذي يتقاضاه السيد دايليت معقول عند الأخذ بعين الاعتبار الأجور التي تتقاضاها مكاتب المحاماة المماثلة الموجودة في قطر.

6. تلفت المدعية الانتباه أيضًا إلى جوانب معينة من سلوك المدعى عليها، وتقول إنها لم تلجأ إلى التقاضي إلا لرفض المدعى عليها الوفاء بالتزامها بسداد مقابل خدمات المدعية التي استفادت بها. وتقول إن المدعى عليها قد أخفقت في التعامل مع المحكمة بأي طريقة مجدية، مما أدى إلى إطالة العملية ومن ثم زيادة التكلفة.

7. تدفع المدعى عليها بأن تكاليف المدعية "باهظة وتتنافى مع الواقع والحقيقة". وتقول إنه لم يتم تكبد أي رسوم بالفعل، لأن المدعية قد مثّلت نفسها في الواقع. وتقترح المدعى عليها أنه من المعقول أن يكون التحضير قد استغرق ساعة واحدة، وليس 43 ساعة على النحو المزعوم.

التحليل

8. لقد رأيتُ، في عدد من المناسبات حتى الآن، أنّه يحق لشركات المحاماة التي تمثل نفسها في الإجراءات المدنية أمام المحكمة، إذا مُنحت تكاليفها المعقولة، المطالبة بأجورها المهنية، بشرط أن تكون هذه الأجور معقولة: انظر، على سبيل المثال، *شركة دنتونز وشركاه (فرع مركز قطر للمال) ضد بن شركة بن عمران للتجارة والمقاولات ذ.م.م.*، الرقم المرجعي QIC (C) 3 [2020] و*بينسنت ماسونز إل إل بي (فرع مركز قطر للمال) ضد مجموعة القمرا القابضة* الرقم المرجعي QIC (C) 1 [2018]. ولذلك، فإنّني لا أقبل حجة المدعى عليها بأن المدعية لا يحق لها استرداد أي تكاليف لأنها لم تتكبدها. وقد تكبدتها بحكم حقيقة أن أحد محاميها، وهو السيد دايليت، قد باشر هذه القضية نيابةً عن المدعية بينما كان بإمكانه بلا شك فعل أشياء أخرى. علاوةً على ذلك، فقد استعانت المدعية بمحاميها الخاص بدلاً من تكليف شركة محاماة خارجية (والتي يمكن استرداد تكاليفها، رهنًا بمسائل المعقولية).

9. وفيما أنني لست ملزمًا بقبول أن الأسعار المنشورة لشركة محاماة معينة هي أسعار معقولة تلقائيًا، في ظل عدم وجود نظام أو لوائح للتكاليف الثابتة في ما يتعلق بالرسوم القانونية القابلة للاسترداد بعد التقاضي أمام المحكمة، فإن أفضل ما يمكنني فعله هو النظر في ما إذا كانت الأسعار المفروضة في القضية الحالية تتماشى بوجهٍ عام مع قضايا أخرى نظرتُ فيها. وفي الواقع، فإن أجر الساعة البالغ 450 دولارًا أمريكيًا أقل بصورة ملحوظة من الأجور التي يتقاضاها محامون مماثلون في شركات محاماة مماثلة في قطر في بعض القضايا الأخرى التي أُتيحت لي الفرصة للنظر فيها. وأنا مقتنع بأن أجر الساعة البالغ 450 دولارًا أمريكيًا معقول.

10. وفي ما يتعلق بعدد الساعات المطالَب بها، فإن اقتراح المدعى عليها باعتبار التحضير لمدة ساعة كافيًا أمر غير واقعي تمامًا من وجهة نظري. كان على المدعية إعداد الدعوى وتقديمها، والرد على الطعن في الاختصاص القضائي الذي رفعته المدعى عليها، وإعداد إفادة الشهود والأدلة وتقديمها استجابةً لتوجيهات المحكمة. ولحسن الحظ، فقد تم تجنب عقد جلسة استماع لأن المحكمة كانت قادرةً على النظر في هذه القضية من واقع الأوراق.

11. لقد كانت المطالبة بسيطةً للغاية أو كان من المفترض أن تكون كذلك. وقد كان أحد الأسباب التي دفعت المدعية إلى جمع قدر استثنائي من الأدلة لما كان من المفترض أن يكون مطالبةً واضحةً للغاية هو أنها لم تُضفِ الطابع الرسمي على علاقتها مع المدعى عليها. وعادةً ما يتوقع المرء في مثل هذه الحالة رؤية خطاب تكليف وأي شروط وأحكام مرتبطة به. ولم يظهر ذلك في القضية الماثلة ولذلك كان على المدعية أن تجمع مجموعةً من الأدلة المستندية سعيًا إلى إثبات العلاقة بين الطرفين. ولا شك في أن هذه القضية كانت بمثابة درس للمدعية للتأكد من اتباع مزيد من الإجراءات الرسمية عند إقامة علاقاتها مع العملاء. ورغم ذلك، فقد كان من حق المدعية جمع الأدلة التي كانت تحتاجها من أجل إثبات صحة مطالبتها.

12. ومع ذلك، يبدو لي أنه ليس من المعقول استغراق 43 ساعة في قضية كان من المفترض أن تكون بسيطة للغاية. وأوافق على أن المدعى عليها قد قامت، إلى حدٍ ما، بإطالة أمد الإجراءات، على سبيل المثال من خلال تقديم طعن في الاختصاص القضائي غير جدير بالنظر، إلاّ أنّ ذلك لم يستغرق كثيرًا من وقت المدعية. ويتضح من الجدول

الزمني للمدعية أن الغالبية العظمى من الساعات (ما يزيد قليلاً عن 30 ساعة) قد قُضيت في إعداد المطالبة. وهذه مدة مبالغ فيها. وبأخذ كل الأمور بعين الاعتبار، فقد توصلتُ إلى استنتاج مفاده أنه ليس من المعقول أن تقضي المدعية ما يتجاوز في الإجمال 20 ساعة في هذه القضية. ومن ثم، فسأحكم بمدة قدرها 20 ساعة بسعر 450 دولارًا أمريكيًا لكل ساعة أي ما يعادل 9,000 دولار أمريكي. أمّا المطالبة بالمصروفات فهي غير محددة وغير مدعومة بالأدلة، ولذلك فإنّني أرفضها.

الخلاصة

13. نظرًا للأسباب المذكورة أعلاه، يجب أن تدفع المدعى عليها للمدعية مبلغًا قدره 9,000 دولار أمريكي.

بهذا أمرت المحكمة،

السيد كريستوفر غراوت

رئيس قلم المحكمة

DIGITALLY SIGNED AND VERIFIED
موقّع رقمياً ومعتمد